

رجل
الدين

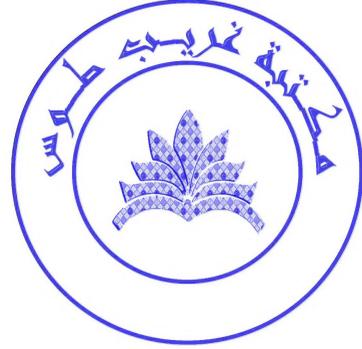
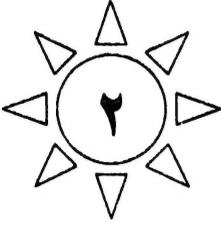
والعمل السياسي



آية الله الدكتور
الشيخ نوري حاتم الساعدي



منشورات جامعة
الامام الباقر (ع)



رجل الدين

والعمل السياسي

أبة الله الدكتور

الشيخ نوري حاتم الساعدي

هوية الكتاب

أسم الكتاب : رجل الدين والعمل السياسي

المؤلف : آية الله الدكتور الشيخ نوري حاتم الساعدي

الناشر : جامعة الإمام الباقر (ع) للعلوم الإسلامية

الطبعة : الأولى / بغداد

التاريخ : ١٤٢٦ هـ



لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ
الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا
الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ
اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ
عَزِيزٌ .

الحديد / ٢٦



هناك موقف يرى : أن دخول رجل الدين المعترك السياسي بأسم الدين سوف يحرم الأمة من بركاته الروحية ، ومن تسديده ، وقبل ذلك سوف يعرض رجل الدين لمواقف صعبة على صعيد يقين الناس تجاهه بالذات ، ولذا أن دخول رجل الدين في هذا العالم نذير شؤم بحق الدين ، سواء كان الدين هو الإسلام أو غيره .

وأعتقد أن هذا الموقف ينطوي على قراءة سلبية للإسلام ولوظيفة رجل الدين في المجتمع ، وذلك لأنه يعتقد أن شروط التذكير بالقيم الأخلاقية هي الانفصال عن السياسة حتى تكون النصائح الأخلاقية مؤثرة في الناس ، ومن الواضح خطأ هذا التصور ، فإن رجل الدين والأخلاق إذا نصح الناس وأرشدهم بقوله وفعله إلى الموقف الأخلاقي المستقيم في العمل

السياسي خصوصاً في المنعطفات السياسية يكون أكثر تأثير من ذلك الشخص الذي يعيش في زاوية منكباً على طقوسه ولا تهزه الكوارث الاجتماعية والأزمات السياسية الحاسمة التي تعصف بالمجتمع ، من دون أن يساهم في علاجها ورفعها .

إن الشخص الذي ينبعث من عمق الواقعة الاجتماعية محيطاً بتفاصيلها وحدودها ، ويشارك مع أهل الصلاح والفكر في المجتمع ، هو أكثر تأثيراً على الناس من ذلك الذي يطلق الكليات الأخلاقية التي قد تعالج مشكلة قائمة في المجتمع ، وقد يسمعها شخص وقد لا يسمعها ، بل قد يسمعها ولا تحركه نحو التغيير . نحن بصراحة نقول : إذا اتفقنا على أن رجل الدين استناداً في السلوك والتربية فليكن ذلك من خلال ميدان العمل والدولة وبواسطة وسائلها الهائلة بدل أن توضع هذه الأماكن تحت تصرف الساسة الذين لا يعرفون شيئاً من معايير القيم الأخلاقية .

وقد يقع رجل الدين في خطأ في اجتهاده أو في تحديد فكرة معينة، أو سلوك معين، ولكن هذا لا يشوش حقيقة الدين وتصوراته الأساسية في الكون والحياة والأنسان ، والسلوك .

فللدين أصول محفوظة في القرآن الكريم ، وفي سنة النبي(ص) وفي تعاليم أهل البيت (ع) والأشبهاء في تحديدها أو في توظيفها ، إنما تنعكس على نفس رجل الدين ، وتؤشر تقصيره أو قصوره في الارتقاء إلى الحقائق الدينية .

إن رجال الدين ليس صنفاً واحداً ، ولا يمارسون كلهم وظيفة واحدة كما هو الحال في الديانة المسيحية مثلاً ، إنما هناك رجل الدين الذي يتعامل مع موضوعات الحياة العامة ، كالأمن والصحة وتوزيع الماء والكهرباء والغاز ونتاج النفط وتوزيع الثروة ، ومشاكل كثرة الطلاق ، وصعوبة الزواج ، وضعف بناء الجامعات ، وقضايا التخطيط ، ومسائل الموارد

المائية، ومشاكل السكن والعلاقات الخارجية وقضايا الزراعة، وحاجة البلاد إلى المواد الغذائية، وميزانية الدولة وتأسيس المستشفيات، والمراكز الرياضية، ومسائل الإعلام وإلى آخره من المسائل التي لا ترتبط بالحكم الشرعي وإنما ترتبط بحاجة الفرد والجماعة وإمكانية الدولة .

وهذه الموضوعات كما تمسّ الدكتور والفلاح والعمل تمسّ رجل الدين بالصميم .. وكما يستطيع اولئك أن يشاركوا في معالجة هذه القضايا يمكن لرجل الدين أن يعالجها ، فأى فرق بين رجل الدين الذي درس الإسلام وفهم قوانينه ، وأضطلع بطوم العقيدة والتفسير إلى جانب معرفته بالمسائل العامة والشؤون الاجتماعية ، وبين الشخص الذي يملك الكفاءة الفكرية والعلمية من ناحية القدرة على خوض غمار تلك الموضوعات وبيان نظره فيها . بل نستطيع أن نقول : أن رجل الدين إن لم يكن أفضل فهو لا يقل عن

غيره في تحديد الموقف من تلك القضايا والمشاكل ،
وذلك لأنه يعرف القوانين الإسلامية ودرس الأخلاق
والعقيدة والتفسير وعاش تجارب اجتماعية متنوعة
ويتصل بمشاكل الناس وحاجاتهم ، وعلى تقدير خطأ
رجل الدين في تحديد موقف من قضية معينة فهو
كخطأ غيره ، فلماذا خطأ السياسي العلماني يغتفر ولا
يكشف عجزه عن النزول إلى الميدان السياسي ،
وخطأ رجل الدين لا يغتفر ويكشف عجز الإسلام في
الميدان السياسي؟! ويجب أن يكون واضحاً أن خطأ
رجل الدين لا ينسحب على نفس الدين، فإن للدين
احكامه الواقعية التي لا تخطأ كوجوب الحج ووجوب
الجهاد وحرمة الخمر والربا ، ورجل الدين الذي يريد
أن يحدّد موقفه من الموضوعات إنما يتناول سلسلة
من المسائل التي اتاح الدين لكل شخص يملك كفاءة
علمية وأخلاقية ان يتناولها ، والخطأ على تقدير

وقوعه إنما خطأ نفس الشخص وإن كان قراره يملك
جواز التطبيق في المجتمع من زاوية شرعية .

إننا حين نحكم على رجل الدين بأنه غير جدير
بمعالجة المشاكل العامة والموضوعات السياسية
والاجتماعية ، نضعه في إطار فكري خيالي يسبح في
عالم الكليات الأخلاقية ، يغذي عقله المثاليات
والمعنويات ولا يعتني بالتفكير في تلك الموضوعات ..
وهو أمر تكذبه التجربة الحضارية لعالمنا الإسلامي
ولتجاربنا السياسية المعاصرة .

وفي نطاق الموضوعات والمشاكل العامة
يستطيع رجل الدين في ضوء فهمه للنصوص
والاتجاهات الفكرية العامة أن يسجل تصوراً معيناً ،
وموقفاً محدداً من قضية معينة بوصفها علاجاً
إسلامياً ينطلق من مرتكزات وأصول إسلامية ، وقد
يصل مفكر إسلامي إلى حل يختلف عن حل مفكر أو
سياسي إسلامي آخر يتمتع بالوصف الإسلامي ما دام

أنه استمد مبرراته من الأطر الإسلامية العامة التي فهمها في ضوء المستجدات العصرية ، والأوضاع الاجتماعية العامة .

ولايمانع الإسلام من تعدد الأجهادات وتعدد الروى ما دامت تتحرك في داخل الدائرة الإسلامية ، وما دام الهدف هو تسهيل حياة الناس بما يساعدهم على الالتزام بحاكمية الإسلام في الحياة العامة .

ويأخذ الأجهاد الأكثر استقطاباً للأراء طريقه إلى التنفيذ، وتُجمد الأجهادات الأخرى على أنه لا يجب أن ننظر إلى موقف رجل الدين من قضية معينة على أنه دائماً إما أن يكون إسلامياً بشكل لا يقبل الجدل ، وإما أن يكون خروجاً عن الإسلام وكفراً به فإنه من الممكن أن يعالج الأمور على أساس المرتكزات العرفية ، أو الحاجات اليومية ، أو الضرورات القائمة فهي مواقف عقلانية وليست بالضرورة تتمتع بالنص الإسلامي ، إنما يكفي فيها

أنها لا تصطدم بروية إسلامية قطعية ما دامت تعالج مشكلة إجتماعية معينة تضغط على المجتمع وأفراده .
وفي الحقيقة لا يمكن لرجل الدين إذا أراد أن يمارس دوره الديني الكامل إلا الدخول في العملية السياسية وذلك لأن كثيراً من الأحكام الإسلامية التي يجب على الناس تطبيقها شرعاً وعقلاً يمكن تنفيذها من خلال الدولة ووسائلها الهائلة بوصفها سلطة يمكن استخدامها لتطبيق الأحكام الإسلامية كوجوب الصلاة والصوم والحج .. كما أن هناك صنف من الأحكام مناصرة بالدولة أساساً ، ولا يستطيع رجل الدين إقامتها من دون الاستناد على الدولة كالحجود الإسلامية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بناء على أنها من مسؤوليات الدولة، والجهاد في بعض صورته .

الفقيه وحق القرار السياسي (الولاية)

ثم هناك الفقيه الذي يتمتع بميزة حق اتخاذ القرار الحكومي (الولاية) . فإنه يمارس حكومته من دون أن يعكس على الدين مطبات وضلال سلبية وذلك في ضوء النقاط التالية:

أولاً : إن الفقيه لا يحكم بحكم شرعي معين دون الاستناد على أصول وقواعد شرعية وعقلانية ، فنسبة الخطأ في أحكامه محدودة ونادرة لا يمكن أن تشكل مانعاً من الاستفادة من وصفه السياسي ، فالارتباكات التي قد تحصل من بعض تطبيقات الأحكام لا ينبغي أن تغطي الجوانب المضيئة والأيجابية منها ، والتي يقع على رأسها ارتباط الجماهير بالدين ، والانسجام الكامل مع دينها وإسلامها الذي تكن له احترام عميق وأهمية قصوى .

ثانياً : إن الفقيه لا ينظر إلى الأمور العامة التي تقع في الدولة والمجتمع بألية جامدة ونظرة آنية

سريعة ، إنما يعالجها في اطار المرونة التي تتفاعل مع الأحداث الدولية ، والنظر إلى أفق المستقبل للأمة. وثالثاً : إن الفقيه لا يتخذ موقفاً عاماً من دون استشارة أهل الخبرة ، وأهل الصلاح في الميادين المختلفة ، مما يعطي لأحكامه ميزة الانطلاق من حساب المصالح النوعية للمجتمع :

رابعاً : ولقد برهن رجل الدين في العراق على وعيه الكامل بالظروف السياسية وحاجات المجتمع ، وخاض المعترك السياسي وأبعد الشعب العراقي عن مطبات كثيرة ، وأنقذه من معضلات متنوعة ، كل ذلك من دون ضوضاء اعلامية ، وضجيج سياسي ، وحرص على توظيف ذلك على طريق الموقع الشخصي والأمتياز الذاتي .

وفي تجربتنا السياسية داخل العراق نرى ان المرجعية خاضت الميادين السياسية والجهادية على السواء ، حيث ناضلت الأستعمار البريطاني بنفسها

وتقدمت الصفوف على طريق الاستقلال في عام ١٩١٩ م ، وشجبت الدكتاتورية السياسية والفكرية في عام ١٩٦٢ م ، ودعت إلى الوحدة الوطنية ، ورفضت اقتتال الشعب الواحد تحت ذرائع سياسية وقومية متعصبة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٣ م ، ونزلت الميدان الفكري المعاصر وواجهت أشرس المعارك الفكرية وأخطرها على الأمة ودينها ، ثم نزلت إلى الساحة وهي ترتدي الكفن ووضعت الشعب على بداية طريق الانفصال عن النظام ومواجهته عسكرياً ، ثم لم تبخل بنفسها حيث تقدم الكثير من مراجع الأمة الكبار شهداء على طريق التحرر والحرية ، إلى أن استطاعت بمساعدة الأخيار من الأمة في اسقاط الصنم الدكتاتوري ، وتحققت نبوءة مراجعنا الكرام في نهاية الحكم الدكتاتوري المظلم . ثم انقذت الشعب من فتنة عظيمة كادت أن تطيح بأبناء شعبنا ، وبالمقدسات الإسلامية ، ثم قادت عملية أول

انتخاب ديمقراطي ، كخطوة أساسية لبناء صرح
الدولة الحديثة ، في حين طالب الجميع بتأجيل
الانتخابات لتعطيل الحياة الدستورية الجديدة .

وبعد كل هذه الحلقات المضيئة من الجهاد
والكفاح والآلام والدموع والدماء هل يجوز لنا شطب
وبجرة قلم على دور الدين ورجاله في العمل
السياسي؟

ألا يعني ذلك عودة على بدء (أي عام ١٩٦٦م)
حين تركنا الدين وعلماءه وحدهم يواجهون النظام
الفاسد دون أن نقف إلى جانبهم إعلامياً ، وسياسياً ،
وميدانياً ؟

أنا إذا أردنا عراقاً ديمقراطياً حراً بكل ما تعني
هذه الكلمة من معنى علينا أن نلتف حول رجل الدين
السياسي الواعي كي لا يظهر صدام جديد - بل يعود
صدام القديم - ويجب أن لا نخدع في ديننا وفي

موقعية علماء الدين الربانيين كما خُدعنا سابقاً.. فإن
المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين .

خامساً : كما برهنت التجربة في إيران على
قدرة المرجعية على انقاذ الشعب من غربة الهوية
والانتماء ، ووضعت الشعب الإيراني على جادة
الاستقلال والتحرر والديمقراطية نتيجة وعي
المرجعية وتمتعها بالدقة الفكرية والسياسية في
قيادتها الميدانية ، كما هو الحال في بحوثها العلمية
ومع وجود هذه الصفحات المعنوية والقانونية
والسياسية والميدانية .. هل يجوز لنا أن نطعن بدور
رجل الدين في الميدان السياسي ؟ ! أو أن نشكك في
كفاءته وقدرته على انجاز مكاسب استراتيجية للأمة ،
إذا لم نكن حكماً عليه مسبقاً نتيجة الترسيبات الفكرية
المنحرفة التي لم تفهم حقيقة الإسلام وموقعية رجل
الدين في المجتمع الإسلامي .

شبهات وردود

هناك مجموعة من المداخلات الفكرية التي تنطلق هنا وهناك تحاول الطعن بحاكمية الإسلام ودوره السياسي في عصرنا الراهن نشير إليها مع اجوبتها :

الإسلام يصادر الحرية

يقولون إن الإسلام يصادر حرية الإنسان ، ويفرض عليه سلاسل من الأفكار الميتة ، ومجموعات من الأعتقادات السابقة التي تكبح حريته، وتقيّد عقله ، فلا بد من إبعاد الدين عن الفكر والعقل والسياسة ليستطيع الإنسان ان يبني دنياه على أساس العقل والعلم والتجربة ، وليس على أساس الغيب والمفاهيم المثالية .

والجواب:

إن هذه مغالطة مفضوحة ، نعم قد يكون غير الإسلام كذلك ، أما الدين الإسلامي فيستحيل أن يكون كذلك ، وهذه آياته مشحونة بالعلم وطلب الفكر ، بل إن أول آية نزلت في القرآن تطلب من النبي (ص) التعلم قوله تعالى : ((اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ))^١ وقال تعالى: ((الَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيَجُ فَنَرَاهُ مُشْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِأُولِي الْأَبْصَارِ))^٢ وقال تعالى: ((وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا))^٣ وقال تعالى : ((وَمَا أَوْتَيْنَاهُ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا))^٤

١ - العلق الآية ١ - ٢
٢ - الزمر الآية ٢١
٣ - طه الآية ١١٤
٤ - الأسراء الآية ٨٦

فالإسلام هو الدين الذي جعل طلب العلم عبادة
الهية وفضلها حتى على دماء الشهداء ، فأى تناقض
هذا بين الإسلام والعلم ؟ !

وقالوا : إن الإسلام يصادر حرية السلوك وحرية
العمل .

والجواب :

إن هناك مجموعة من الألتزامات يفرضها
الإسلام على أفراد مجتمعه كالصلاة والصوم والحج ،
والأبتعاد عن الخمر والزنا .. كل ذلك من أجل تحقيق
المجتمع البعيد عن الجرائم والمفاسد التي تعج بها
المجتمعات التي عزلت الدين عن حياتها العامة .

إن هذه الألتزامات تمثل هوية الأرتباط بالله ،
والرصيد الوحيد للإنسان في عالمه الثاني الذي هو
اهم من عالم الدنيا ((قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ
لِّمَنِ اتَّقَى وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا))^١ .

^١ - النساء الآية ٧٧

أضافة إلى أن هذه العبادات والألتزامات الإسلامية تساهم مباشرة في إبعاد الإنسان عن القلق والاهتزاز والأضطراب في الشخصية الذي صار مرضاً شائعاً في عالمنا الذي انفصل عن الله وقيمه ((ألا يذكر الله تَطْمِئِنُّ الْقُلُوبُ))^١.

إن دائرة الألتزامات الإسلامية ، دائرة ضيقة جداً بالنسبة إلى دائرة الحرية التي اطلقها الإسلام للإنسان بالشكل الذي لا يحس فيه أن هناك التزام يقيد حريته بالصوم في شهر رمضان مثلاً ، أو تجنب الغيبة والكذب في الكلام ، وما شاكل ذلك .

الإسلام والمذاهب الإسلامية .

وقالوا : إن المجتمع العراقي يعيش فيه مذهبان هما : الشيعة والسنة ، فلو حكم الإسلام على أساس مذهب السنة سيثير حفيظة الشيعة وبالعكس ، وهكذا سوف تنفجر معركة طائفية نحن في غنى عنها مع

^١ - الرعد الآية ٢٨

بدء حياتنا الديمقراطية الجديدة . والغريب أن هذه
الشبهة طرحها بعض علماء الدين الشيعة الذين
عاشوا في لندن ! و

والجواب :

إن في الإسلام أصول سياسية عامة كضرورة
الحكم بالعدل ، ورعاية الضعفاء ، وخدمة المجتمع ،
وتجنب الرشوة والتعدي على الناس ، وحق الكفو
في العمل وتقديمه على غيره ، فهذه أصول فاعلة في
النظام الإسلامي مع قطع النظر عن القومية والمذهبية
، فلتكن هي الأصول المشتركة التي يقف عليها
المذهبان في العمل السياسي الإسلامي .

إن الشيعة لا يحزنون إذا اختار أكثرية الشعب
العراقي رئيساً سنياً طالما أن هذا الحاكم يؤمن
بالإسلام نظاماً لحياة المجتمع، وكذلك ينبغي ان يكون
الأخوة من أهل السنة على أنه لا يوجد في قاموس
الشيعة ، وكذلك السنة قانون يمنع التوافق والأشتراك

في العمل السياسي من رجالات المذهبين طبقاً
للكفاءات الشخصية .

وإلى جانب هذه الأصول هناك مسائل الأحوال
الشخصية في القضاء ، وفي قوانين الزواج والطلاق
، وسائر الأحوال ، فيمكن لكل أبناء مذهب الرجوع
إلى أحكام مذهبهم كما هو الحال في الديانات غير
الإسلامية الموجودة في العراق حيث إن لهم حق
الرجوع في شؤونهم الشخصية إلى قوانين ديانتهم .
إن شبهة المذهبية وتمزيق الشعب إلى طوائف
لا تعيش إلا في القلوب المريضة التي تريد الوصول
إلى أهدافها السياسية والشخصية .

إن طوائف الشعب العراقي تعيش جنباً إلى جنب
في ونام وإنسجام ، ودائماً كانت الأفكار التعصبية
ورجال السياسة الحاقدين هم الذين يحاولون تخريب
هذه الوحدة وإنسجام في الشرع العراقي .

الإسلام والمرأة

ويقولون : إن الإسلام يحتقر المرأة ، ويجعلها في درجة أدنى من الرجل ، ويحرمها من حقوقها الأساسية في التعلم والعمل والسلوك ، فلو اتبعنا النظام الإسلامي لحكمتنا على نصف المجتمع بالفناء والدمار .

والجواب :

يجب علينا أن نفصل بين موقف الإسلام من المرأة وأفكاره في هذا المضمار والذي تجسد بشكل كامل في عهد الرسول (ص) ، وبين التجربة التاريخية للمرأة في الأزمنة المختلفة التي سحقت المرأة وجردها من حقوقها الأساسية .

إن الإسلام ينظر إلى المرأة بوصفها الشريك الكامل للرجل في المنزل ، وفي المجتمع ، وفي العلم ، وفي العمل ، ويسمح لها بجميع ألوان النشاطات العامة بما فيها الوظائف السياسية ، على طبق كفاءتها

التي تكتسبها ، قال تعالى : ((وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ
بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ
الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ))^١
وقال تعالى : ((وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ
وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ))^٢

نعم الإسلام يشترط عليها أن تحافظ على حجابها
وعفتها في حركتها السياسية والاجتماعية ، ولا
يسمح لها بتجاوز قواعد العفة والستر كما لا يسمح
بذلك للرجل أيضاً قال تعالى : ((قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا
مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ
خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ))^٣

إن حرية المرأة في العمل والسلوك لا تنافي
حجابها الإسلامي ، إلا أن الذين يتهمون الإسلام بأنه

١ - التوبة الآية ٧١

٢ - البقرة الآية ٢٢٨

٣ - النور الآية ٣٠

ظلم المرأة يريدون من المرأة أداة لأشباع شهواتهم ،
وملاء فراغهم ، كما تريد المرأة المتأثرة بالتيارات
الفكرية المنحرفة من ذلك السقوط في شباك الرذيلة ،
والإسلام لا يسمح لأبناء مجتمعه بالهبوط إلى
مستنقعات الفحشاء والرذيلة .

الإسلام دين الطقوس والأدعية :

ويتهمون الإسلام بأنه دين جاء لربط الإنسان
بالله في أدعية وصلوات وطقوس محدّدة ، ولا شأن له
بالحياة الاجتماعية فضلاً عن النشاطات السياسية .

والجواب :

إن هذا الاتهام قد يصدق على بعض ديانات أهل
الكتاب ولكنه جزماً لا يصدق على الإسلام ، فإن
نصوصه وتعاليمه وأرشاداته عالجت جميع جوانب
المجتمع كما تناولت الشؤون الفردية . نعم مما
يؤسف له أن الجانب الفردي طغى في الكتب
التشريعية على حساب البحث في الميدان السياسي

والإداري والحكومي لأسباب لا ترتبط بالإسلام ، إنما

تتصل بالتوجه التقليدي لبعض الفقهاء .

وفي ختام هذه الشبهات نقول :

إن مشكلتنا الأساسية هي جهلنا بهذا الدين فإن

ذلك الجهل هو الذي يدفعنا إلى تلك التصورات الغربية

عن الدين كما أن بعض الذين درسوا شيئاً من علوم

الدين ، وناضلوا فترة من حياتهم من أجله رجعوا إلى

العراق بقراءة مزيفة للإسلام .

نحن لسنا ضد الانفتاح على الغرب وعلمومه ، بل

نطالب بشدة للاستفادة من الحضارة الغربية ، ولكن

يجب أن لا يكون ثمن ذلك خسارة الإسلام .

ويتمتع الإسلام - بعد كل ذلك - بخصوصيات

فريدة تتيح له القدرة على التأثير في المجتمع

وتوجهه نحو السلام والأخوة والمحبة والبناء

الاقتصادي وهذه الخصوصيات هي :

١. ارتباط الإسلام بالله سبحانه بوصفه الدين الألهي
الأخير للبشرية العطشى للوحي الألهي ((إِنَّ
الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ إِسْلَامٌ))^١ وأن هذا الدين هو
الصبغة الألهية النهائية في قائمة الأديان
السماوية ((وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ
مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ))^٢ وهذا
الارتباط يعطي للمفاهيم الصادرة من هيئة الدولة
وموظفيها نفوذاً إلهياً ، ومسحة معنوية عبادية
تفقدتها القوانين المجردة عن هذا الارتباط
والانتساب الألهي ((أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ
إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ))^٣ فالطاعة بالأصل لله ثم
للنبي(ص) ثم للمسؤولين في البلاد الذين

١ - آل عمران الآية / ١٩

٢ - آل عمران الآية / ٨٥

٣ - النساء الآية / ٥٩

يحكمون انطلاقاً من دستور البلاد الإسلامي الذي
يتمتع بالشرعية الدينية.

إن الإنسان في ظل الأنظمة العلمانية يشعر
أنه يتحرك في خط منحرف يتقاطع مع الله
ومشينته مما يربك وضعه النفسي ويجعله يعيش
في حالة قلق وخوف وارتباك كما هو الحال في
الثلاثة الذين تركوا الحرب مع رسول الله (ص)
بخلاف الإنسان الذي يعيش في ظل نظام سياسي
قائم على أساس الإسلام فإنه يشعر بالانسجام
مع تاريخه وحضارته مما يسبغ على روحه
الأمن والإطمئنان لمستقبله على امتداد الزمان .

٢. إن الإسلام يهتم بدنيا وآخره الإنسان ((ومِنْهُمْ
مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ
حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ))^١ ويرى أن الحياة الثانية

^١ - البقرة الآية / ٢٠١

حياة حقيقية غنية بالوجود مفعمة بالحياة
والسعادة لا ترقى إليها الحياة الدنيوية .

من هنا فإن الإسلام يحاول أن يضمن كلا
الحياتين للإنسان ، في حين أن القوانين
العلمانية تحافظ على الجانب الدنيوي للإنسان
والمجتمع على حساب مصير الإنسان في
الوجود الثاني .

٣. وكما ان الإسلام نظام سياسي ينظم الجوانب
السياسية والاجتماعية للفرد والمجتمع ، هو
نظام تربوي يحاول تهذيب الفرد وتنقية
الشخصية الاجتماعية ، بوصفها هدفاً مطلوباً
لذاته ، وبوصفه خطوة أساسية نحو بناء
علاقات اجتماعية تزخر بالثقة والتعاون
(وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى
الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ))^١

^١ - المائدة الآية / ٢

٤ . ويملك الإسلام تراثاً واسعاً ساهمت أجيال من العلماء والمفكرين بمدّه وأغنائه بالفكر والحيوية كما يملك تراثاً حضارياً شاملاً لجوانب الإنسان والمجتمع المادية والفنية .. وحين يرتبط المجتمع والفرد بالنظام الإسلامي سوف يرتبط بكل هذا النقل الحضاري العظيم ، ويمنحه الثقة بقدرته على المساهمة في بناء حضارة الأّسان .

بعد كل هذا هل يجوز لنا أن نستغني عن هذا الكنز العظيم الذي بيدنا ، لأن الآخرين يقولون عنه أنه مجرد قيم معنوية ، وأفكار مثالية صالحة فقط لتهديب روح الأّسان ولا تتصل بعالم الأّسان والمجتمع المعقد بالأرتباطات السياسية، والأقتصاديّة والأجتماعية ؟!

الجواب واضح بدون شك .

نوري حاتم الساعدي
٤ ربيع الأول ١٤٢٦ هـ



طباعة وإدارة تحرير قسم الكمبيوتر في جامعة الإمام الباقرة

صدر للمؤلف

- ❖ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في فقه أهل البيت (عليهم السلام)
- ❖ الحياة السياسية للإمام السجاد (عليه السلام) .
- ❖ الضمان في العقود الفاسدة .
- ❖ النظام السياسي في عهد الإمام علي (ع) لمالك الأشتر .
- ❖ أحكام ولي الأمر في الدولة الإسلامية .
- ❖ دعوة موسى والانحرافات الإسرائيلية .
- ❖ زيد بن علي ومشروعية الثورة عند أهل البيت (عليهم السلام)
- ❖ مشكلة التخلف وقضايا التنمية في ضوء الإسلام .
- ❖ مقاربات في العدل الاجتماعي .
- ❖ علم الاقتصاد في ضوء الإسلام .
- ❖ مشكلة الفقر في ضوء الإسلام .
- ❖ حديث الغدير في الكتاب والسنة .



المؤلف في سطور

* ولد في بغداد كرادة مريم عام ١٩٥٤ وانتقل مع أسرته إلى مدينة الصدر عام ١٩٦٣

* دخل الحوزة العلمية في عام ١٩٧١ كما واصل دراسته الأكاديمية في ثانوية الحبوبى المسانية في النجف الأشرف إلى جانب دراسته الحوزوية
* تتلمذ على يد السيد الصدر الأول (قدس سره) في تفسير القرآن وعلى يد السيد الصدر الثاني (قدس سره) في الفلسفة ودرس المقدمات على يد علماء النجف الأشرف

* حكم عليه بالأعدام غيابياً عام ١٩٧٢ على أثر نشاطاته الثقافية والسياسية والدينية وظل يعمل متخفياً إلى أن هاجر إلى جمهورية إيران الإسلامية عام ١٩٧٩ وواصل دراساته العلمية ونشاطاته الفكرية والسياسية على امتداد ٢٤ سنة حيث عاد إلى العراق أثر سقوط نظام صدام

* درس بحوث الخارج في الفقه والأصول في قم المقدسة على يد أكابر أساتذتها لمدة ١٢ سنة ومنهم آية الله السيد محمود الهاشمي (دام ظلّه) وغيره

* اشتغل في تدريس المقدمات والسطح العالي كفاية، رسائل، حلقات، مكاسب في حوزة قم العلمية وفي المدارس العراقية
* حصل على شهادة الماجستير، وأكمل الدكتوراه في علم الفقه
* عضو لجنة امتحانات طلبة الخارج في حوزة قم المقدسة
* حصل على أجازة الاجتهاد من مراجع وعلماء الدين في حوزة مدينة قم المقدسة

* بدأ بتدريس الخارج ففها وأصولاً عام ١٤٢٠هـ - ١٩٩٨م